صراع القاهرة وواشنطن إلى العلن بعد وقف «المعونات»

● كيري يحاول امتصاص الغضب ● السيسي لهيغل: لا نقبل الضغوط ● مفخخة العريش تقتل 4 جنود

القاهرة - أيمن عيسى، سيناء - مصطفى سنجر

هيمن التوتر بين القاهرة وواشنطن على المشهد السياسي المصري أمس، بعدما أبدى وزير الدفاع عبدالفتاح السيسي رفضه لقرار تعليق جزء من المعونة الأميركية، ما يشير إلى أن الأزمة المكتومة بين مصر والولايات المتحدة، منذ الإطاحة بالرئيس «الإخواني» محمد مرسي خرجت للعلن.

مؤيد للجيش يلتقط صورة لنفسه مع صورة السيسي في ميدان التحرير وسط القاهرة أمس (رويترز)

أخذت العلاقات المصرية-الأميركية منحنى خطيراً أمس، بعد تصعيد واشنطن من مواقفها المعارضة للنظام الجديد، عبر تعليق جزء من المساعدات العسكرية، فيما اعتبره مراقبون تحركاً لمواجهة قرارات حل جماعة «الإخوان» وحظر أنشطتها.

وحاول وزير الخارجية الأميركية جون كيري، في تصريحات إعلامية على هامش زيارته لماليزيا، امتصاص الغضب المصري قائلاً: «إن قرار وقف بعض المساعدات لا يعني أن واشنطن تقطع العلاقات مع القاهرة»، مضيفاً: «الحكومة الانتقالية تفهم جيداً التزامنا تجاه نجاحها، والقرار ليس انسحاباً من علاقتنا مع مصر».

إلا أن وزير الدفاع المصري عبدالفتاح السيسي، أبدى تصلبا في موقفه، معرباً عن غضبه لنظيره الأميركي تشاك هيغل خلال اتصال هاتفي أمس، من قرار واشنطن بوقف إمداد مصر بحوامات مقاتلة طراز «أباتشي»، وصواريخ «هاربون»، وقطع غيار دبابات «أم. وان. أيه. وان» بقيمة 260 مليون دولار، كجزء من المساعدات العسكرية لمصر، والتي تقدر بـ 1.3 مليار دولار، مع مواصلة تقديم المساعدات في قضايا مكافحة الإرهاب وانتشار الأسلحة وتأمين الحدود والأمن في سيناء.

وكشف مصدر عسكري مسؤول لـ«الجريدة» أن السيسي رفض تبريرات هيغل، بتأكيده أن المساعدات مستمرة، وأن علاقة بلاده مع القاهرة مهمة، لتدعيم الأمن والاستقرار بمنطقة الشرق الأوسط، مع أهمية التزام القاهرة بخارطة الطريق لإقامة نظام ديمقراطي يشمل الأطياف كافة.

ووجه السيسي، عبر هيغل، رسالة شديدة اللهجة إلى الإدارة الأميركية، بقوله «إن مصر وشعبها أكبر من أن يتم التلويح لها من آن لآخر بتعليق أو قطع المساعدات»، التي جاءت كجزء من التزامات القاهرة ببنود اتفاقية السلام مع إسرائيل.

وأبلغ وزير الدفاع نظيره الأميركي رفض الدولة المصرية وقواتها المسلحة، طريقة تعامل إدارة الرئيس باراك أوباما مع دولة كبيرة بحجم مصر، وأكد أن «مصر الكبيرة لن تقف على مساعدات من أي جهة، مهما كانت الحاجة إليها»، معرباً عن «رفض مصر لأي ضغوط خارجية من أية دولة كانت، بهدف التأثير على القرار المصري في الشأن الداخلي».

بدوره قال المصدر العسكري: «إن السلاح ليس ملكاً لأحد، فالجيش المصري له الحق في التوجه نحو مصادر أسلحة أخرى في العالم، بما يلبي احتياجاته، خاصة ما يتعلق بمحاربة الإرهاب في سيناء»، مضيفاً «التضارب في مواقف واشنطن تجاه القاهرة، يؤكد أن الإدارة الأميركية تتعامل مع مصر بنوع جديد من الحروب، وهي حرب المعلومات، التي تدار تحت لافتة الديموقراطية».

غضب مصري

وعبرت وزارة الخارجية المصرية عن استيائها وقال المتحدث الرسمي باسمها بدر عبدالعاطي إن القرار، «غير صائب من حيث المضمون والتوقيت، ويطرح تساؤلات جادة حول استعداد الولايات المتحدة توفير الدعم الاستراتيجي للبرامج المصرية الأمنية».

موجة إرهاب

تعليق المعونة العسكرية لمصر، تزامن مع ضرب الإرهاب في سيناء مجدداً أمس، مخلفاً 4 جنود قتلى وإصابة 5 آخرين، في انفجار سيارة مفخخة بكمين «الريسة»، في مدينة «العريش» بشمال سيناء، وأصيب ثلاثة جنود من قوات شمال سيناء، عقب هجوم مسلح بالأعيرة النارية شرق مدينة «الشيخ زويد»، استهدف قافلة نقل جنود، فيما ردت قوات الجيش، بشن حملة أمنية أوقفت عشرة من المشتبه بهم وجار التحقيق معهم.

وأطلق مسلحون الرصاص على معبر «العوجة» البري بوسط سيناء الواقع على الحدود المصرية- الإسرائيلية، ولم يسفر الهجوم عن وقوع إصابات، بينما أغلقت السلطات الإسرائيلية المعبر من جهتها، وكان مساعد قائد الجيش الثالث الميداني اللواء أركان حرب سيد عبدالكريم، تعرض لمحاولة اغتيال أمس الأول، بعد انفجار عبوة ناسفة في طريق المدرعة التي كان يستقلها عبدالكريم، على طريق بوسط سيناء، ما أدى إلى إصابته و3 جنود كانوا بصحبته.

التحرير

في هذه الأثناء، يسعى أنصار جماعة «الإخوان المسلمين» لاقتحام ميدان التحرير اليوم، استجابة لدعوة «التحالف الوطني لدعم الشرعية»، الذي طالب، في بيان له، المصريين بالتظاهر والاعتصام في الميدان، حتى عودة الرئيس المعزول محمد مرسي، ورفض كل القرارات المترتبة على ثورة «30 يونيو»، ما ينذر باشتباكات دموية مع قوات الأمن، خاصة بعد احتكاكات وقعت بين الأمن وشباب «6 أبريل» و«الاشتراكيين الثوريين»، مساء أمس الأول، عقب محاولة شباب الحركتين اقتحام «التحرير».

وكثفت «الإخوان» من جهودها أمس لحشد أنصارها للمشاركة في جمعة «التحرير لكل المصريين»، ويعتزم أنصار الجماعة تنظيم مسيرات حاشدة تنطلق من الأحياء القريبة من وسط القاهرة، صوب ميدان «التحرير»، لتجنب الاحتكاك بأهالي أحياء العاصمة الرافضين لتظاهرات «الإخوان»، وعلمت «الجريدة» بعزم جماعة «الإخوان» دعوة أنصارها لتنظيم مليونية جديدة يوم عيد الأضحى المبارك، الثلاثاء المقبل، لأداء صلاة العيد في التحرير.

جماعة «الإخوان» تحشد أنصارها لاقتحام «التحرير» اليوم

سلة أخبار

«الأجسام الغريبة» تقلق المصريين

أثارت بلاغات عدة قدمها مصريون خلال الآونة الأخيرة عن وجود قنابل وأجسام غريبة في عدة محافظات، حالة من القلق والارتباك، رغم أنها باتت عادة شبه يومية، منذ عزل الرئيس الإخواني محمد مرسي، في 3 يوليو الماضي، وإعلان جماعات تكفيرية مسؤوليتها عن أعمال عنف، تستهدف ترويع المواطنين. الأسبوع الماضي وحده شهد حالات عدة في هذا الصدد، أبرزها في محافظة الجيزة، عندما تلقت المباحث الجنائية، إخطاراً الاثنين الماضي، يفيد بأن مجهولاً أبلغ عن وجود جسم غريب يُشتبه في أن يكون قنبلة في منطقة المنيب، قبل أن تنتقل قوات الأمن وخبراء المفرقعات ليتبيَّن أنه يحتوي على بطارية مخصصة لدراجة بخارية.

محكمة تركية تحاكم قادة عسكريين إسرائيليين

بدأت أمس في إسطنبول محاكمة غيابية لأربعة من القادة السابقين في الجيش الإسرائيلي بتهمة التورط في الهجوم الدامي على سفينة المساعدة الإنسانية لغزة «مافي مرمرة» عام 2010، في إطار أسطول الحرية الذي أسفر عن مقتل تسعة ناشطين أتراك.

وذكرت وكالة أنباء «إخلاص» التركية أن الادعاء العام التركي طالب بإنزال عقوبة السجن المؤبد برئيس هيئة أركان الجيش الإسرائيلي السابق غابي أشكينازي، والقائدين السابقين لسلاحي البحرية والجو أليعازر ألفرد ماروم وأفيشاي ليفي، ولرئيس السابق لأجهزة الاستخبارات عاموس يادلين، وذلك بتهمة التورط في الهجوم على السفينة. ويأخذ القرار الاتهامي المؤلف من 144 صفحة على الجنود الإسرائيليين أنهم استخدموا القوة غير المتكافئة والمفرطة ضد الناشطين الأتراك، وأنهم أطلقوا نيران رشاشاتهم على أناس كانوا يرفعون شوكات وملاعق.

(إسطنبول - كونا)

جنود نيجيريون يصادرون مصنعاً للأسلحة

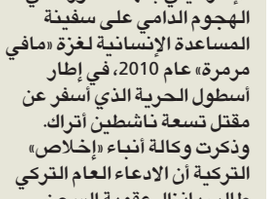

ذكر الجيش النيجيري أن جنوده أغاروا على مصنع قنابل لإسلاميين خارج كانو أكبر مدينة في شمال البلاد أمس، وصادروا بنادق وأسمدة ومعدات لتجميع الأحزمة الناسفة. وقال قائد الجيش النيجيري جنرال الياسو آباه للصحافيين إن مقاتلي «بوكوحرام» فروا عندما وصلت قواته إلى منزل في قرية جندواوا، مضيفاً: «عثرنا على مواد تستخدم في صنع العبوات الناسفة. كانوا يصنعون الأسلحة هناك، كما وجدنا ثلاث عبوات ناسفة وحقيبة ظهر محملة بالمواد المتفجرة و18 اسطوانة فارغة».

(كانو - رويترز)

مقتل 10 مقاتلين إسلاميين في مالي

لقي عشرة مقاتلين إسلاميين مصرعهم في الأول من أكتوبر الجاري في شمال تمبكتو خلال معارك اشتركت فيها القوات الفرنسية الخاصة. وقال المتحدث باسم رئاسة أركان القوات المسلحة الفرنسية الكولونيل جيل جارون، أمس، إن الاشتباك الذي استمر ساعات عدة وشاركت فيه مروحية وقوات برية أدى إلى «القضاء على عشرة مقاتلين» كانوا يحاولون الفرار على متن سيارة بعد اكتشافهم في منطقة دوايا، مضيفا: «قاتلوا جميعاً حتى النهاية من دون أن تصدر عنهم في أي لحظة إشارة أو محاولة للاستسلام».

(باريس - أ ف ب)

الهلالي يصطدم بالأزهر

● القاهرة - أحمد جاد

اندلعت بوادر أزمة حادة في لجنة «الخمسين» لتعديل الدستور المصري بين ممثلي الأزهر، بعد اتهام أستاذ الفقه المقارن بجامعة الأزهر عضو اللجنة سعدالدين هلالي، مقرر لجنة «المقومات الأساسية» المنبثقة عن «الخمسين» المستشار محمد عبدالسلام، بالاستقواء بشيخ الأزهر الإمام الأكبر أحمد الطيب، دون علم الأخير، والخضوع لإملاءات حزب «النور» السلفي.

الهلالي اتهم مقرر «المقومات الأساسية»، الذي يشغل في الوقت ذاته منصب مستشار شيخ الأزهر، بمحاولة تضمين المادة الرابعة من الدستور، نصاً يقول إن «الأزهر مستقل في جميع شؤونه»، وهو ما رفضه الهلالي، معتبراً أن «النص على استقلالية الأزهر بشكل مطلق في الدستور، بجانب أخذ رأي هيئة كبار العلماء في كل ما يتعلق بالشريعة الإسلامية، يجعل منه دولة داخل الدولة، ويؤسس لولاية الفقيه».

وكشف الهلالي عن تعرضه وأفراد أسرته لتهديدات - لم يحدد طبيعتها - بسبب ما يعرضه من آراء داخل اللجنة، وقال إنه حذّر خلال كلمة له أمام جلسة اللجنة، مساء أمس الأول (الأربعاء)، من الفاشية الدينية أو توريث الفتنة الطائفية للأجيال الجديدة، مؤكداً أن الأزهر هيئة علمية وليست دينية، وأن تفسير مواد الدستور يجب أن يكون من خلال المحكمة الدستورية، وليس هيئة كبار العلماء، وقال إن إدراج لفظ الأزهر مستقل وشيخه مستقل أيضاً، يؤدي إلى الازدواج، ولابد من الاكتفاء بجهة واحدة، إذ يجب الاكتفاء بالاستقلالية الإدارية للأزهر.

في المقابل، أكد ممثلو الأزهر في اللجنة استياءهم من هجوم الهلالي، مؤكدين في بيان لهم أن ما جاء في تصريحاته عار تماماً عن الصحة، وتكذبه مضابط وتسجيلات الجلسات، وأن أشد ما آسفهم أن تصدر مثل هذه التصريحات مِمَنْ يحملون اسم الأزهر.

وتابع البيان: إن أعضاء الوفد جميعاً ومعهم كل أزهري في اللجنة بعيدون كل البعد عن مثل هذه الصغائر التي لا تليق بالأزهر ورجاله، معربين عن أملهم في تقدير الجميع للمسؤولية التاريخية التي تقع على عاتق كل وطني في ظل هذه الظروف التي تمر بها البلاد، مؤكدين أن استقلال الأزهر ومرجعيته حقيقة واقعة نُصَّ عليها في الدستور أو لم يُنَصَّ.

الرياض: لا تسهيلات لقيادة المرأة السيارة

ناشطات: قيادة المرأة في جدة عادية وفي الخبر لم تعد مثيرة للاستهجان

أكد المتحدث الرسمي باسم وزارة النقل السعودية عبدالعزيز الصميت أمس، أن الوزارة ليس لديها إجراءات أو تسهيلات بشأن قيادة المرأة السيارة.

وقال الصميت إن «ذلك يختص بإدارة المرور أكثر من وزارة النقل ويحتاج إلى قرار من قبل الجهات العليا كي تنفذه الجهات الأخرى»، نافيا «علاقة وزارة النقل بتوصية مجلس الشورى في جلسته الـ 48 الثلاثاء الماضي، المتضمن توصية بتمكين المرأة من قيادة السيارة وفق الضوابط وانظمة المرور المتبعة».

وكانت عضوات في مجلس الشورى السعودي تقدمن بتوصية على التقرير السنوي لوزارة النقل في جلسة المجلس للمطالبة بتمكين المرأة من قيادة السيارة وفق الضوابط الشرعية وأنظمة المرور المتبعة.

في السياق، تبث مواقع التواصل الاجتماعي وخصوصا تويتر، لقطات لسعوديات يقدن سيارات في الرياض خصوصا في خطوة تستبق حملة تطالب بحق المرأة بذلك تنطلق في 26 أكتوبر الجاري.

وتعرض هذه المواقع مشاهد لامراة تقود سيارة في أحد طرق الرياض يتخللها تأييد من سيارات تعبر قربها تقل عائلات أو شبانا يرفعون إبهامهم تأييدا لها.

وقال سكان في مدينة جدة إن مشاهدة فتاة تقود سيارة أصبح أمرا عاديا في المدينة الساحلية. وقالت الناشطة خلود الفهد: «شاهدت اللقطات لكن هناك كثيرا من الفتيات يقدن السيارة من دون تصويرهن». وأضافت الفهد أمس، «صادفت إحداهن في منطقة الخبر شرق المملكة تقود سيارة، أصبح الأمر مقبولا تقريبا لم يعد يثير الاستهجان كما في السابق»، لافتة الى «اننا ننتظر منذ عام 2009 أمل أن يتم إقرار حق المرأة بقيادة السيارة قريبا، فالعالم شبع من هذه القضية».

واعلنت ناشطات سعوديات عن حملة جديدة للسماح للمرأة بقيادة السيارة في ظل عدم «وجود نص فقهي يمنع ذلك»، وحددن موعد 26 أكتوبر الجاري لتحدي الحظر المفروض. وكان عدد قليل من السعوديات لبين في السابع عشر من يونيو 2011 دعوة أطلقتها ناشطات لخرق حظر قيادة السيارة المفروض على المرأة.

كما وجهت عريضة بهذا الصدد حملت 3500 توقيع الى العاهل السعودي الملك عبدالله لإلغاء الحظر.

(الرياض - أ ف ب، د ب أ)

اليمن: ترحيل «الحوار» إلى ما بعد العيد

هجوم على مقر حكومي في الضالع... واغتيال مسؤول أمني في المكلا

أعلنت رئاسة مؤتمر الحوار الوطني في اليمن أمس، رفع الجلسات الختامية إلى ما بعد عطلة عيد الأضحى، الذي يحل الأسبوع المقبل، في ظل استمرار مقاطعة ممثلي «الحراك الجنوبي»، وممثلي جماعة الحوثي للجلسات الختامية لمؤتمر الحوار.

ولم تنجح هيئة رئاسة مؤتمر الحوار مساء أمس الأول، في اجتماع لها بحضور المبعوث الأممي لليمن جمال بن عمر، في إقناع الفريقين الممثلين لجماعة «الحوثيين» و«الحراك الجنوبي» بالعدول عن قرارهما بمقاطعة وتعليق مشاركتهما في أعمال الجلسة الختامية.

ويطالب ممثلو «الحراك الجنوبي» بإقليم شمالي وإقليم جنوبي كحل للقضية الجنوبية في ظل معارضة من قوى سياسية أخرى تطالب بأكثر من إقليمين.

ومن ناحيتهم، يطالب الحوثيون بإصدار قرار جمهوري برعاية أسر قتلى حرب صيف 1994 التي وقعت بين الشمال والجنوب وحروب صعدة الست التي وقعت بين الحوثيين والسلطات اليمنية، أسوة بالقرار الصادر برعاية أسر قتلى «ثورة فبراير 2011»، التي أطاحت بالرئيس السابق علي عبدالله صالح.

الى ذلك، أفاد مصدر أمني يمني بأن مسلحين تابعين لقوى «الحراك الجنوبي» هاجموا أمس، مبنى محافظة الضالع جنوبي اليمن، أثناء احتفال نظّمته المحافظة والسلطة المحلية بمناسبة ذكرى الثورتين اليمنيتين اللتين قامتا في شهري سبتمبر وأكتوبر.

في سياق آخر، قال مصدر أمني إن مسلحين مجهولين كانوا يستقلون دراجة نارية قاموا بإطلاق الرصاص الحي على الضابط عبد التميمي مسؤول الحراسات الأمنية في جامعة حضرموت الذي فارق الحياة على الفور في مدينة المكلا، عاصمة محافظة حضرموت أمس.

(صنعاء - يو بي آي، الأناضول)

فتى يمني يبتاع الوقود أمس الأول في صنعاء التي تشهد نقصاً حاداً فيه مع بدء موسم الشتاء (رويترز)

حزب المرزوقي يرفض «خارطة الطريق»

إسلاميون تونسيون يعارضون «الحوار»: التفاف على «الثورة»

بينما انطلقت الجلسة الاجرائية الأولى للحوار الوطني في تونس أمس، أكد حزب «المؤتمر من أجل الجمهورية» الشريك في الائتلاف الحاكم بتونس أمس الأول إنه لن يوقع على «خارطة الطريق» التي تقدمت بها منظمات وطنية لحل الأزمة في تونس إلا بعد استكمال المفاوضات في الحوار الوطني.

وبدأت أحزاب تونسية في السلطة والمعارضة قبل أيام جلسات تمهيدية لضبط جدول أعمال الحوار الوطني قبل الانطلاق في مناقشة خارطة طريق لحل الأزمة السياسية في البلاد خلال مدة شهر على أقصى تقدير.

ووقعت أغلب الأحزاب المشاركة في الحوار بما في ذلك حركة النهضة الإسلامية التي تقود الائتلاف الحاكم على وثيقة «خارطة الطريق» في حين امتنع حزب «المؤتمر من أجل الجمهورية» الذي يرأسه شرفيا الرئيس التونسي المؤقت المنصف المرزوقي وعدد آخر من الأحزاب عن التوقيع مبدية تحفظات على عدد من بنودها.

وذكر قياديون في «الاتحاد العام التونسي للشغل» وباقي المنظمات الراعية للحوار، أن الباب ما زال مفتوحا لباقي الأحزاب غير الموقعة على خارطة الطريق للالتحاق بالاحزاب الموقعة، وحددت مهلة لذلك حتى اليوم الجمعة.

وكان قيادي بارز بحزب حركة «النهضة» أمس الأول أن موقف رئيس الحركة راشد الغنوشي وتوقيعه على «خارطة طريق» يتفق تماما مع بيان مجلس شورى الحركة.

وثار جدل خلال الأيام الماضية بشأن بيان مجلس الشورى وهو أعلى هيئة في حركة النهضة، أعرب فيه عن تمسكه باستمرار الحكومة المؤقتة الحالية في مهامها الى حين انتهاء المجلس الوطني التأسيسي من مهامه وذلك على نحو مخالف لبنود خارطة الطريق التي تم تبنيها من قبل أغلب الأحزاب ووقع عليها ايضا رئيس الحركة راشد الغنوشي.

الى ذلك، رفض «ملتقى القوى الإسلامية والوطنية للإنقاذ» في تونس الحوار الوطني، واعتبره «محاولة للالتفاف على الثورة من قبل النظام السابق». ويتكون الملتقى من «الجبهة التونسية للجمعيات الإسلامية» و«الرابطة الوطنية لحماية الثورة»، وحزب «جبهة الإصلاح» (سلفي)، وحزب «الفضيلة» (سلفي)، وحزب الأصالة (سلفي)، وحزب «العدالة والتنمية» (إسلامي)، و«جمعية الخطابة والعلوم الشرعية»، وعدد من الجمعيات الأهلية والشخصيات الوطنية.